المعاصر أي ما بعد الحرب العالمية الثانية ان التوازن الدولي لا يمثل قيدا الا على من لا يفهم قوانين الحركة في اطاره .

ففكرة ميزان القوى قديمة بعمر البشرية منذ أصبحت في شكل دول . أما في شكله المعاصر ، فان العالم بعد الحرب الثانية قد انقسم الى معسكرين شرقي وغربي — شيوعي ورأسمالي — وفي ظل سيادة ذرية امريكية كانت السياسة ذلك الوقت هي القدرة على « الردع الشامل » تحولت الى التهديد بالهجوم الشامل المدمر للعدو . وبعد نجاح السوفيت في دخول النادي الذري ظهرت الحرب الباردة بديلا لاستحالة الحرب الحقيقية بين العملاقين ثم تطور الامر بعد دخول الصواريخ بعيدة المدى دائرة العمل فأصبحت كل من الدولتين — الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة — في دائرة الدمار الشامل لصواريخ الدولة الاخرى . وقدمت أجهزة الرادار والتقدم الفني خطوة اخرى جعلت الضربة الاولى لا تختلف كثيرا عن الضربة الثانية ، بمعنى أن الذي يبدأ الحرب الذرية من العملاقين لا يختلف في مصيره عن الذي سوف يأخذ الخطوة الثانية. فكلاهما مصيره الدمار الكامل الشامل .

وقد ترتب على توازن الرعب الذري أن خرجت الاستراتيجية الاستعمارية الامريكية بفكرة العودة الى الحرب المحدودة. اذ ان توازن الرعب الذري جعل استخدام الاسلحة الذرية محصورا في حالة الدفاع عن النفس فقط . أما الحرب المحدودة فهي حرب بالاسلحة التقليدية في مواقع جغرافية بعيدا عن مواقع العصب لاي من الكتلتين أي على صعيد العالم الثالث . وبالتالي بقيت القدرة على الحركة والعمل ، الحرب ممكنة من اطار مدلول الحرب المحدودة . وهي لا تعني بالقطع ان تكون محدودة الرقعة الجغرافية فهي يمكن ان تتسع وتشمل منطقة بأكملها ولكنها بالقطع تعني ان تبقى محدودة في اطار الاسلحة التقليدية .

وليس معنى ان تملك دول العالم الثالث القدرة على الحركة هو ان تكون هذه الحركة مطلقة أي عدم وجود قدر من القيود التي تحد منها . وأبرز القيود التي طرحتها الحرب المحدودة قيدان الاول خاص بالسلاح حيث ان مصادر السلاح في العالم محكومة الى حد كبير — وليس تماما — بالتوازن الدولي بين العملاقين والثاني هو قدرة أي من العملاقين على التدخل المباشر لصالح أي من الاطراف في الحرب المحدودة . وبرغم مباشرة كلا القيدين الا ان ثورة فيتنام عرفت طريقها وتجاوزت ذلك .

ومع تزايد قدرة الدول الصغيرة على فهم قوانين الحركة في اطار تبادل الرعب الذري تطور ميزان القوى ووصل الى ما اتفق على تسميته بسياسة الوفاق . وبرغم كل ما يقال عن ما تفرضه هذه السياسة على العالم الثالث واتفاق العملاقين على معالجة الامور فان درس الواقع ان كان لا ينفي اتفاق العملاقين فهو يؤكد قدرة أي شعب توفرت له ارادة الثورة ان يحرر ارضه حتى لو كان المحتل هو الاستعمار الامريكي نفسه وليس أحدا من حلفائه . وان مباشرة القيد بالسلاح لا يمكن أن ينجح مع ارادة الثورة بدليل ان ثورة فيتنام حصلت على كل ما ارادت هي ان تحصل عليه ووجدت البديل من ثوريتها لما لم تستطع ان تحصل عليه . وبالتالي فالتوازن الدولي لا يمنع الشعوب من تحرير اراضيها .

ثالثا : ان السلاح ليس هو العامل الحاسم في الانتصار حتى لو كان الخصم هو أعتى الامبراطوريات الاستعمارية وهي الولايات المتحدة بكل ما لدى ترساناتها من أسلحة الدمار ، التي لم يشهد او يسمع العالم عن مثيل لها .